

إمكانية تطبيق دليل ارشادي مقترح لإجراءات تدقيق المحاسبة الاجتماعية
في عينة من تشكيلات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

The possibility of applying a proposed guide for social accounting audit procedures in a sample of formations in a sample of the formations of the Ministry of Labor and Social Affairs

gafransaleh9929@gmail.com

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

غفران صالح مسلم

amer.m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.د. عامر محمد سلمان الجنابي

المستخلص:

تمثلت مشكلة البحث هل يوجد دليل ارشادي لتدقيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها المختلفة والمتمثلة بـ(العاملين، المجتمع، البيئة، الخدمة) من قبل الجهات الرقابية المعنية بالرقابة والتدقيق في العراق ليتمكن المدقق من الاستعانة به عند إعداد إجراءات التدقيق الى جانب تدقيقه الأنشطة الاقتصادية للجهات الخاضعة للرقابة .

هدف البحث التعرف الى مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية واقتراح دليل ارشادي لإجراءات تدقيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، اما أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثان ، القصور في البرامج المعتمدة من قبل الهيئات الرقابية العاملة وتركيزها على الجوانب المالية فقط من غير تضمينها لجميع الفقرات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، لكون النشاط الاساسي للوزارة وتشكيلاتها هو تقديمها المنح والمساعدات الاجتماعية للفئات المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالوزارة والتشكيلات التابعة لها ، إذ لم يتطرق برنامج التدقيق المطبق من قبل الجهة الرقابية أي إجراءات تخص فحص النظام الرقابة الداخلية لدائرة الحماية الاجتماعية للمرأة، وهيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة عينة البحث، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار ذلك عند إعداد برنامج التدقيق اذ بلغت نسبة التطبيق (صفر %) وبنسبة فجوة بلغت (100%)، أما أهم التوصيات التي تضمنها البحث، الاستفادة من الدليل الارشادي المقترح من قبل الباحثان لإجراءات تدقيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمساعدة الجهات الرقابية في فهم عملية وخطوات تدقيق المسؤولية الاجتماعية، وضرورة العمل على توعية الوحدات الاقتصادية بأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان مفهومها من خلال عقد الدورات لدراسة مفاهيم المحاسبة الاجتماعية وقياس والافصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية ويجاد معالجات وحلول لمختلف المشاكل التي تواجه المحاسبين.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، خطوات التدقيق الاجتماعي، دليل ارشادي لتدقيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

Abstract:

The problem of the research was the lack of sufficient attention by the regulatory authorities to develop a guide to audit accounting for social responsibility and its various activities, represented by (employees, society, environment, service) to enable the auditor to take it into account when preparing the audit procedures in addition to auditing the economic activities of the entities subject to it affects the weakness of the audit procedures followed, the aim of the research was to identify the concept of accounting for social responsibility and propose a guide to audit procedures for the areas of accounting for social responsibility، As for the most important conclusions reached by the researcher, the shortcomings of the programs approved by the working regulatory bodies and their focus on financial aspects only without including all the paragraphs related to social activities because the Ministry's activity and its basic formations is to provide grants and social assistance to

the categories stipulated in the laws of the Ministry and its affiliated formations, the audit program applied by the regulatory body did not address any procedures related to the examination of the supervisory system of the Department of Social Protection of Women and the Authority for Persons with Disabilities and Needs. Special research sample and not taking into account this when preparing the audit program as the percentage of application (0%) and the percentage of gap (100%), As for the most important recommendations included in the research, benefit from the guidance guide proposed by the researcher for the procedures of auditing accounting for social responsibility to help the regulatory authorities in understanding the process and steps of auditing social responsibility, and the need to work to raise the awareness of economic units of the importance of accounting for social responsibility and the statement of its concept by holding courses to study the concepts of social accounting and measure and disclose costs and social returns and find remedies and solutions to the various problems facing accountants.

key words: Accounting for social responsibility، Social Responsibility Accounting Audit، Stages of a Social Responsibility Audit.

المقدمة:

نتيجة للتطورات في الافكار والاهتمام من قبل بحماية المجتمع والمستهلك ادى ذلك الى ظهور المسؤولية الاجتماعية، ونتيجة للتزايد في حجم المشروعات وعددها التي اهتمت بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ادى ذلك الى ظهور الحاجة الى وجود جهة مهنية مستقلة للتدقيق هدفها التأكد من صحة ودقة البيانات الاجتماعية المفصح عنها في القوائم المالية والتقارير، وكانت بداية الاهتمام بتدقيق المسؤولية الاجتماعية في بداية السبعينات من قبل المنظمات المهنية والعلمية في أمريكا وبريطانيا، اذ تم نشر العديد من التقارير والأبحاث حول الجانب الاجتماعي، وتدقيقه أنتج عنها محاولات عديدة لإعداد إطار نظري وتطبيقي لاستخدامه من قبل الباحثين، الذي يعتبر من الوسائل المهمة في تشخيص الوضع الاجتماعي للوحدات الاقتصادية وذلك من خلال المدقق الخارجي الذي يعد شخص مستقل للقيام بالكشف عن مواطن الضعف والخلل والقوة، وفق معايير محددة للتمكن من التكيف مع الظروف الخارجية، وذلك في ضوء التقارير التي يصدرها .

اطلق عليه اسم تدقيق المسؤولية الاجتماعية، أما في العراق فكان اهتمام الحكومة في ضوء إصدار عدة قوانين وتعليمات متضمنة للمسؤولية الاجتماعية منها قانون العمل رقم (37) لسنة 2015 وقانون حماية المنتج رقم (11) لسنة 2010، قانون التعريف الكمركية رقم (22) لسنة 2010، وقوانين خاصة بحماية البيئة، أما القوانين الخاصة بعينة البحث قانون وزارة العمل رقم (8) لسنة 2006 المعدل، والقوانين الخاصة بكل تشكيل من تشكيلات الوزارة والتعليمات والانظمة الداخلية للوزارة وتشكيلاتها، اختارت الباحثة عينة من تشكيلات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كون الهدف من تأسيسها، توفير الرعاية للمرأة والمساعدات الاجتماعية لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وتم اعداد الدليل المقترح للأخذ به ليغطي كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث، وعلية قسم البحث الى أربعة جوانب تضمن الجانب الاول منهجية البحث، أما الجانب الثاني تضمن الجانب النظري لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومفهوم تدقيق ومراحل تدقيق المسؤولية الاجتماعية، أما الجانب الثالث تضمن الدليل الارشادي المقترح ، الجانب الرابع تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً: - منهجية البحث

1- **مشكلة البحث:** تنص القوانين والتشريعات على ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية، وما تبع ذلك من ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لتقييم وقياس الأداء الاجتماعي لأنشطة تلك الوحدات فقد ظهرت الحاجة إلى إيجاد نظام متكامل للتدقيق يشمل على فحص وتدقيق أداء الوحدة وتقييم ما يرتبط بها من بيانات من الناحية المالية والإدارية والاجتماعية وعليه فإن مشكلة البحث تتجسد في الآتي:-

أ- الاستمرار بأسلوب التقليدي في التدقيق والذي ينحصر بالجوانب المالية فقط دون التركيز على متطلبات تدقيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تظلمع بها عينة البحث.

ب- جاءت مكملة لما سبقتها من دراسات عدم الاهتمام الكافي من قبل الجهات الرقابية في العراق، بوضع دليل ارشادي لتدقيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وانشطتها المختلفة والمتنوعة ب(العاملين، المجتمع، البيئة، الخدمة) ليتمكن المدقق من الاستعانة به عند اعداده لإجراءات التدقيق الى جانب تدقيقه الانشطة الاقتصادية للجهات الخاضعة للرقابة وبالتالي يؤثر في ضعف الاجراءات التدقيقية المتبعة.

2- **هدف البحث:**

أ- التعرف الى مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.

ب- اقتراح دليل ارشادي لإجراءات تدقيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3- **اهمية البحث:** تكمن أهمية البحث من الدور المهم لأهمية التدقيق الاجتماعي بصورة عامة، ويعد الاهتمام بتدقيق الجوانب الاجتماعية هو من أهم المتطلبات في الوقت الحاضر كونه من الجوانب المهمة في تطور واستمرار عمل الوحدات الاقتصادية في ضوء التزاماتها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه (العاملين، المجتمع، البيئة، الخدمة)، وبيان ماهي المتطلبات التي يحتاج المدقق لاتباعها عند قيامه بالتدقيق لأنشطة المحاسبة الاجتماعية واجراءات تدقيقها من خلال الدليل الارشادي المقترح والتأكيد على اهمية تدقيق المحاسبة الاجتماعية لدى الجهات الرقابية في العراق، وبيان ذلك الجانب في تقرير مراقب الحسابات .

4- **فرضية البحث:** يساهم وجود دليل استرشادي مقترح للرقابة عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين اجراءات التدقيق المتبعة من قبل الجهات الرقابية والتمثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادي .

ثانياً - الجانب النظري

1- **مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:** لا بد من التطرق الى مفهوم وتعريف المسؤولية الاجتماعية ، نتيجة تعرض مفهوم تعظيم الارباح لانتقاد مستمر مما ادى الى ان يكون لمنظمات الاعمال دوراً اتجاهاً البيئية العاملة فيها وخلال هذا الاطار عرف durker المسؤولية الاجتماعية بانها (التزام منظمة الاعمال اتجاهاً المجتمع الذي تعمل فيه) هذا التعريف كان نقطة الانطلاق لفتح باب واسع لدراسة المسؤولية الاجتماعية ولمختلف التوجهات والاتجاهات ، اذ اشار strier الى ان المسؤولية الاجتماعية تمثل ما يتوقعه المجتمع من المنظمة من مبادرات لمسؤوليتها تجاهه (الغالب، العامري ، 2010 ، 48-49)، تمثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة الذي يتجسد ضمن اطار المعرفة العلمية للوقوف على الاسباب والمظاهر والتقدير والتدابير وايجاد الحلول الممكنة التي تخص المشاكل الاجتماعية في ظل البيئة المحيطة (monotoniu,et.all,2008)، وعرفت ايضاً بهذا التعريف والذي حصل على الموافقة وبالاجماع بأنها (الانشطة التي تقوم بها الشركة من اجل تعزيز واعداد مراحل المسؤولية الاجتماعية والبرامج والسياسات وملاحظة النتائج والتي تعد خارج مصالح الشركة او الوحدة وهو ما مطلوب منها قانوناً) (Stephanie, 2014,p2)، من خلال التعريف السابقة للمسؤولية الاجتماعية نستطيع ان نعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها مجموعة من الانشطة الاجتماعية وقواعد السلوك الاخلاقي التي تلزم الوحدة الاقتصادية قانونياً من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وتقليل الاثار السلبية ولتحقيق اهداف المسؤولية الاجتماعية وابعادها) .

واختلفت وجهات النظر للباحثين والكتاب في بيان مفهوم وتعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من حيث اعتبارها ممارسات التي تتعلق بالأطراف الأخرى المتعددة التي تتعامل معها الوحدات الاقتصادية مثل الزبون، الدولة، المنافس، وغيرها (عطية، 2019، 32)، عرف البنك الدولي محاسبة المسؤولية الاجتماعية على انها (تعهد الوحدة الاقتصادية للمساهمة بتحقيق التنمية المستدامة والتعامل مع المجتمع المحلي والعاملين بصورة طوعية لتحسين نوعية الحياة ليعود بالفائدة على المؤسسة والتنمية الاقتصادية) (world bank opportunities، 2005، p1).

ومن خلال التعاريف المذكورة نستطيع القول بأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي (العلم الذي يهدف الى تفسير والقياس والافصاح عن الأنشطة والالتزامات الاجتماعية على الوحدة الاقتصادية بشكل تقارير لتقديم الخدمات للمجتمع وليس الارباح فقط سواء كانت نتيجة العقد الاجتماعي بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع او يتم بشكل طوعي او بموجب القانون).

2- مفهوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية: تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون لتعرف هذا النظام، اذ عرف (Linowess) محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها (نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات او العمليات التي تحدث فيما بين الوحدة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الاثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وان الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لموحدات الاعمال والافصاح عنها) (مطر، السويطي، 2012، 422)، ويمكن ايضاً تعريف نظام محاسبة الاجتماعية بأنه (نظام يهدف الى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، والذي يتضمن مجموعة من الاجراءات المحاسبية الخاصة بالتسجيل والتبويب وعرض الاحداث والأنشطة المتعلقة بالمجالات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية وفرض الرقابة عليها وهذا يحقق عدة اهداف منها (عباس، 2016، 38-39) :-

أ- قياس الأنشطة الاجتماعية عن طريق تسجيلها وتبويبها والافصاح عنها في مجموعة من التقارير والقوائم المالية وتقديمها للجهات المستفيدة بشكل دوري.

ب- مساعدة الاجهزة الرقابية في تقييم الاداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية على ان لا يتعارض مع الهدف العام.

ج- التحقق من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين والتعليمات الخاصة بأنشطة الوحدة في المجالات الاجتماعية والبيئية من خلال اعداد تقارير لمختلف الجهات مثل اللجان الصحية والاجتماعية لتسهيل مهمة الرقابة .

3- تعريف التدقيق واجراءات التدقيق: تعددت تعريفات التدقيق من قبل الكتاب والباحثين، اشار ارينز الى التدقيق بأنه (جمع وتقييم الأدلة من المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة والتقارير عن ذلك ويجب ان يقوم بالتدقيق شخص كفوء) (ارينز ولويك، 2005، 21)، في حين تمثل اجراءات التدقيق انعكاس للأفعال والممارسات المحددة من قبل المدقق التي يستخدمها في تنفيذ وتحقيق عملية التدقيق وذلك من خلال القيام بعمليات الجمع والتقييم لأدلة الاثبات التي ترتبط بأهداف التدقيق والتي تكون ضمن الاطر العامة المتمثلة في معايير التدقيق (الذنيبات، 2009، 62) .

وعرفت اجراءات التدقيق بأنها (مجموعة الطرق والوسائل والافعال التي تستخدم من قبل مراقب الحسابات خلال تنفيذه لعملية التدقيق والتي من الممكن ان تختلف باختلاف عملية التدقيق وحسب الظروف للوحدة الاقتصادية وحجمها وطبيعة عملها (محمد، المشهداني، 2021، 598)، في حين اشار معيار التدقيق الدولي رقم (110) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين الى مصطلح اخر لإجراءات التدقيق وهو (نطاق التدقيق) "اذ يتمثل بإجراءات التدقيق التي تعد ضرورية في الظروف التي تؤدي الى تحقيق اهداف التدقيق" (معيار التدقيق الدولي رقم 110، 2008، 155)، في رأي الباحثان ومن خلال ما جاء في التعاريف المذكورة اعلاه يمكن تعريف اجراءات التدقيق بأنها مجموعة من الخطوات والممارسات والطرق التي يقوم بها المدقق او مراقب الحسابات لأداء وظيفته وفق المعايير والمتطلبات المهنية والقوانين والانظمة والتعليمات لغرض تحقيق اهداف عملية التدقيق، اذ تختلف اجراءات التدقيق المتبعة من قبل المدقق بين الوحدات الاقتصادية باختلاف حجم وظروف وطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية والتي يبنى على اساسها رأيه في تقريره.

4- **تدقيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:** نتيجة اهتمام الوحدات الاقتصادية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية و ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية واستعمالها في قياس الاداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية ، ونتيجة القصور في اجراءات التدقيق التقليدية في تدقيق هذا النوع من المحاسبة ظهرت الحاجة الى ايجاد انظمة متكاملة للتدقيق سميت بـ(التدقيق الاجتماعي) ليتلاءم مع طبيعة الاهداف التي تسعى الوحدة الى تحقيقها(نظمي،العزب ، 2012: 237)، عرف التدقيق الاجتماعي بأنه (فحص وتقييم البرامج والانشطة الاجتماعية والانشطة الاقتصادية التي لها اثار اجتماعية نتيجة قيام الوحدة الاقتصادية بها ، ودراسة نظام الضبط الاجتماعي لها بعد التحقق من التزامها بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقها سواء كانت ملزمة قانوناً او بشكل طوعي وابداء الراي الفني المحايد عن الدقة في البيانات والمعلومات الاجتماعية باستعمالها للمعايير الملائمة بواسطة فريق عمل والتقرير عن النتائج للجهات المختلفة وللمجتمع (التميمي، 2013: 41-42) ، وهناك مجموعة من الخصائص التي يمتاز بها التدقيق الاجتماعي منها (لكحل،عزوز، 2021: 73) وهي:-

أ-يعتبر من التوجهات الحديثة في التدقيق .

ب- يشمل كافة الجوانب الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.

ج-منتظم اذ يمارس بأسلوب منتظم ومستمر .

5- **مبادئ تدقيق المحاسبة الاجتماعية :** للتدقيق الاجتماعي دور في مساعدة الوحدات الاقتصادية وتشجيعها على الاشراف على ادائها الاجتماعي وتحسينه بصورة مستمرة ، وعليه توجد ستة مبادئ تشكل اساس للتدقيق في ضمان جودة التدقيق واجراءاته (طاح، 2020، 66) (العباسي، 2021، 29) .

أ- النظرة الشمولية والمتعددة : ويقصد به ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر المعنيين والمتأثرين بالوحدة الاقتصادية .

ب- شامل : ان يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في نهاية عملية التدقيق قياس مدى تحسن الاداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع ككل .

ج- المقارنة : يوفر التدقيق الاجتماعي وسائل لمقارنة اداء الوحدة الاقتصادية خلال عدة سنوات ، والمقارنة بين اداء الوحدات الاقتصادية الاخرى المشابهة واداء الوحدة الاقتصادية وبين الاداء المعياري للصناعة.

د- منتظم: ان يتم تنفيذ عملية التدقيق بشكل منتظم، وليس مؤقتاً ولمرة واحدة .

هـ- المراجعة (الفحص): فحص للحسابات الاجتماعية من قبل شخص او اكثر محايد وليس له مصالح في تزوير النتائج بشكل سنوي .

و- الافصاح : ان تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلن عنها لكل الجهات المعنية في الوحدة الاقتصادية والمجتمع بشكل عام على شكل تقرير خاص بها يطلق عليه بالتقرير الاجتماعي .

6- **معايير تدقيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية :** نتيجة لعدم وجود معايير تختص بتدقيق المسؤولية الاجتماعية يمكن الاسترشاد بمعايير التدقيق المتعارف عليها لتدقيق المسؤولية الاجتماعية والتي هي :-

اولاً- المستوى الأول : معايير التي تتعلق بشخصية المدقق: وتشمل على ثلاثة معايير يجب على المدقق اعتمادها، المعيار الاول يتعلق بالتأهيل العلمي والعملي للمدقق وعليه الاستعانة بالخبراء في ما يتعلق بالانشطة الاجتماعية ، اما المعيار الثاني يتعلق بحيادية واستقلالية المدقق عن الجهات العليا للوحدة الاقتصادية ولمختلف الاطراف ، المعيار الثالث والاخير يتعلق في بذل العناية المهنية اللازمة ومسؤولية المدقق المهنية تجاه المشكلات التي لها علاقة بالأنشطة الاجتماعية (مبروكة والشبخ، 2020، 315-316).

1- المستوى الثاني : معايير العمل الميداني :تشمل ثلاثة انواع من المعايير ، الاول معيار التخطيط لعملية التدقيق والذي يتضمن وضع خطة من قبل لتدقيق وفحص المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق وتقييم ادائها الاجتماعي، النوع الثاني يختص بفحص لنظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية وشموله للمساهمات الاجتماعية والاخذ

بنظر الاعتبار الأنشطة، اما النوع الثالث فهي ادلة الاثبات ويقصد بها جمع وسائل الاثبات المناسبة والكافة لتصبح اساساً للرأي في تقرير مراقب الحسابات (ميلاد، 2014، 143).

2- المستوى الثالث : معايير اعداد التقرير : ويعتبر خلاصة عمل المدقق والذي يتضمن القواعد والمبادئ المتعارف عليها التي يجب ان تلتزم بها الوحدة الاقتصادية لأعداد البيانات والقوائم الاجتماعية ويتضمن خلاصة لرأي المدقق بخصوص الأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية والقيام بتقييم الاداء الاجتماعي لها ، ويعتبر من المسؤوليات الاضافية التي تقع على عاتق المدقق ولا بد الاشارة في تقرير مراقب الحسابات الى الهدف منه هو لتحسين موثوقية البيانات المالية (مراد، 2020، 45) في رأي الباحثان ان المعايير المذكورة اعلاه تساعد في تحديد اجراءات التدقيق للمسؤولية الاجتماعية والاستعانة بها عند اعداده لبرنامج التدقيق المسؤولية الاجتماعية وكذلك اعداد تقرير المدقق .

7- **متطلبات تدقيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية** : لاختبار المسؤولية الاجتماعية من قبل مراقب الحسابات بوجود عدة متطلبات لتحقيق اهداف التدقيق الاجتماعي وهي (راضية، عمر، 2020، 80) (شراد وصرراوي، 2020، 37-38).

أ-توفر انظمة خاصة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية: التي يكون هدفها القياس للأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وكذلك التوصيل في حالة عدم وجود هذه المتطلبات تظهر مشكلة صعوبة القيام بتدقيق المسؤولية الاجتماعية، اذ يعتمد نجاح عملية التدقيق على معرفة نوع وقياس طبيعته في حال كان القياس كمي او نقدي يعتبر اكثر دقة، ويكون اقل دقة في حالة اذا كان القياس وصفي، بالتالي هذا يؤثر على إمكانية المدقق من ابداء الرأي بصورة موضوعية عن صحة البيانات، وهل تعبر عن اداء المنظمة الاجتماعي بشكل دقيق

ب-وجود المعايير المعنية المختصة بالأداء الاجتماعي: ان وجود معايير حتى يستطيع المدقق من ان يبدي الرأي الفني المحايد في المصادقية والوضوح للتقارير الاجتماعية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية، لذلك يلزم توفر هذا النوع من المعايير تستخدم لهذا الغرض، الوحدة الاقتصادية والجهات المعنية هي المسؤولة عن وضع هذا النوع من المعايير، في حالة عدم توافرها سوف يصعب مهمة التدقيق وبالتالي عدم تمكن المدقق من التأكيد على مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في الاداء الاجتماعي .

ج- توفر شخص لدية الكفاءة والمعرفة لتدقيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: يتطلب التدقيق عن المسؤولية الاجتماعية قيام اشخاص تتوفر فيهم الكفاءة والتأهيل العلمي وان يتمتعوا بالاستقلالية ولديهم ابضاً المعرفة الكافية بالأمور الاجتماعية التي ساهمت الوحدة الاقتصادية فيها، فضلاً عن معرفتهم بالمجالات الاقتصادية والبيئية والصحية .

د- تقبل ادارة الوحدة محل التدقيق لأهمية تدقيق المسؤولية الاجتماعية: اعتراف الادارة بالملاحظات وبناتج تدقيق المسؤولية الاجتماعية والتوصيات التي اشاد بها المدقق، وخصوصاً إذا كان الامر متعلق بالأمور الاجتماعية التي تنال الاهتمام الكافي من قبل الادارة، في حالة عدم ثقة وقناعة ادارة الوحدة الاقتصادية بالأنشطة الاجتماعية يؤول هذا الى الحذف الكامل للأنشطة الاجتماعية او بالعكس.

8- **التخطيط لعملية التدقيق والرقابة لمحاسبة للمسؤولية الاجتماعية**: ورد مفهوم التخطيط وفق معيار التدقيق الدولي رقم (300) الفقرة (3) منه الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين "يتطلب التدقيق الاطار العام والاجراءات التفصيلية لطبيعة وتوقيت نطاق عملية التدقيق لأداء عمل التدقيق ومهامه بطريقة اكثر كفاءة وفاعلية وبالتوقيت المناسب اذ اشارت الفقرة (10) من المعيار الى وضع وتوثيق برنامج تدقيق يتضمن مدى وطبيعة اجراءات التدقيق المخطط لها والمطلوبة لتنفيذ خطة التدقيق"، اما فيما يخص ادلة الاثبات الكافية والملائمة يمكن الاسترشاد بأدلة الاثبات والقرائن المستخدمة في التدقيق المالي وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) والخاص بأدلة الاثبات عند فحص الناحية القانونية والمالية للأنشطة والبرامج الاجتماعية مثل الفحص المستندي والتحقق من الوجود الفعلي واستخدام اسلوب المصادقات للتأكد من استفادة الاطراف الاخرى من البرامج الاجتماعية المنفذة من قبل الوحدة الاقتصادية واجراء المقارنات ، وتتمثل بـ (الفحص والملاحظة ، الاستفسار ، المصادقات، الاحتساب، الاجراءات التحليلية) (القريشي، 2011، 460)

الا ان هناك عدة شروط خاصة تتطلب توافرها لتكون الادلة مقنعة وهي (اكبر، 2015، 230) :-

- 1- الملائمة : تعني الصلاحية لأدلة الاثبات والاعتماد عليها في استنتاج رأي المدقق للحساب المراد التأكد منه وهل القوائم المالية الاجتماعية معبر عنها بصدق وعدالة ، التي تكون منسجمة مع اهداف التدقيق .
- 2- الكفاية : حجم الادلة التي يحصل عليها مراقب الحسابات والتي يتم قياسها بشكل كمي لتدعم رأي مراقب الحسابات وهذا يؤثر على وجود ارتباط بين الكفاية وبين النوعية والكمية لأدلة الاثبات .
- 3- الصلاحية : يعني ان تكون الادلة التي يحصل عليها مراقب الحسابات تتسم بالموضوعية وغير متحيزة وهذا يعني يمكن عند قيام مدققين مختلفين بفحص الدليل يتم التوصل الى نفس النتيجة .
- 4- التوقيت: تعني قدرة مراقب الحسابات في الحصول على ادلة الاثبات بالوقت المناسب والقريب من تاريخ اعداد القوائم المالية لتوفر قناعة كافية ولتساعده في ابداء رأيه الفني .

في رأي الباحثان تؤثر اجراءات التدقيق التي يقوم بها مراقب الحسابات عند قيامه بتدقيق وفحص الانشطة الاجتماعية و قياس تكاليفها وطريقة او اسلوب الافصاح عنها في التقارير الاجتماعية التي يستند عليها من خلال وضعه لخطة عمل التدقيق والاستناد على معايير التدقيق الاجتماعية والحصول على ادلة الاثبات الكافية والملائمة التي يعتمد عليها تمكنه من اعداد تقريره لا بداء رأيه عن مدى تعبير البيانات والتقارير الاجتماعية بصدق وعدالة عن الاداء الاجتماعي .

- 9- **مراحل تنفيذ تدقيق المسؤولية الاجتماعية:** يحتاج التدقيق الاجتماعي الى القيام بمجموعة من الاجراءات اللازمة للرقابة والتدقيق للبرامج والانشطة والمجالات الاجتماعية وللقيام بتنفيذ العديد من المؤشرات للتوصل الى ابداء الراي لمراقب الحسابات لتقييم الاداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية ويتم من خلال تنفيذ عدة مراحل وخطوات لتدقيق المحاسبة الاجتماعية وهي:-

أ-**المرحلة الاولى التحضيرية او (التمهيدية)** : وتسمى بمرحلة المسح المبدئي او المسح العام ، تهدف الى اعطاء المدقق الاجتماعي فكرة او التصور الواضح عن الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق والفحص ، بصور خاصة اذا كانت عملية التدقيق للقوائم والتقارير الاجتماعية تتم للمرة الاولى (بروال وبراكنة ، 2020، 113) ، ويتم ذلك من خلال قيامه بعدة اجراءات للحصول على المعلومات المطلوبة وهي:(الخرجي واخرون ، 2020، 191) .

اولاً- تحديد النطاق وفهم المجالات والانشطة للتدقيق الاجتماعي :- في هذه الخطوة يجب على مراقب الحسابات او المدقق ان يحدد من نطاق (اجراءات التدقيق) ومجال عملية التدقيق التي سيتبعها عند البدء بعملية التدقيق ، وذلك ليتمكن من اعداد برنامج التدقيق الشامل لكافة الانشطة والمجالات للمسؤولية الاجتماعية (تونسي و بورنان، 2016، 354).

ثانياً -الفحص والتقييم لأنظمة الرقابة والتدقيق للبرامج والانشطة الاجتماعية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية و تقويم الكفاية والفاعلية للبرامج الاجتماعية ، ويتم ذلك بحساب عدد البرامج وانشطة الوحدة والنفقات المصروفة عليها وتحديد الاطراف المستفيدة وذلك لتحديد مواطن الهدر والاسراف وعدم الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد لحالات الاهمال والتقصير في تنفيذها لتلك البرامج (عبيد ، 2010، 55)، وفي ضوء ما يسفر عنه فحص أنظمة الرقابة المختلفة يقوم المدقق بوضع خطة التدقيق المناسبة (برنامج التدقيق) كما يأتي (القرشي ، مصدر سابق : 468)

- (1)فحص التنظيم الإداري لمركز المسؤولية الاجتماعية والتأكد من وجود تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات .
- (2) فحص الخطط الاجتماعية لاختبار كفاءة وفاعلية البرامج والأنشطة الاجتماعية .
- (3) فحص دليل إجراءات تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية والتأكد من صحة إعداده .
- (4) فحص الدفاتر والسجلات وجميع القيود المحاسبية الخاصة بالبرامج والأنشطة الاجتماعية والتأكد من صحة المستندات المؤيدة لها .

(5) فحص التقارير الاجتماعية الدورية التي تقدمها مراكز المسؤولية الاجتماعية للإدارة العليا والتأكد من احتوائها على جميع البيانات الضرورية التي توضح عمليات تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية وما طرأ عليها من تغييرات .

ثالثاً-الفحص والدراسة لنظام المحاسبة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية : إن أهم المراحل التمهيديّة بالنسبة لعملية الرقابة الاجتماعية أن يقوم المدقق بفحص ودراسة النظام المحاسبي الاجتماعي المطبق في الوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق، وذلك من عدة نواحي من حيث مشتملاً على المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية والإجراءات المحاسبية الخاصة بالقيود والترحيل وضبط الحسابات واستخراج النتائج وإعداد القوائم الاجتماعية، ولذلك يجب على المدقق الاجتماعي أن يحصل على نسخة من القوائم والتقارير الاجتماعية التي تعكسها نتائج النشاط المحاسبي الاجتماعي وتكون الوحدة الاقتصادية قد أعدتها في الفترات السابقة للاطلاع والفحص والدراسة، وما ترتب عليها من تقارير للرقابة الاجتماعية، كذلك يجب أن يقف المدقق على نوعية النظام المحاسبي الاجتماعي المطبق من حيث ما إذا كان نظاماً منفصلاً أو مندمجاً بالنسبة لنظام المحاسبة المالية نظراً لأهمية ذلك في تحديد نطاق وأساليب تقييم الأداء الاجتماعي وطرق قياسه ومعايرته التي تعتمد على البيانات المحاسبية (www.almohasb1.com)، (عطية، 2019، 55).

رابعاً - فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية الاجتماعي: لمساعدة المدقق بعمله ولتحديد نقاط الضعف والقوة لهذا النظام والتحقق من مدى دقة الاجراءات المتبعة والاستجابة الفعالة للإدارة لنظام الرقابة الداخلية(بهادي ، بكاري، 2021، 21).

ب-المرحلة الثانية (اعداد برنامج التدقيق): بعد انتهاء المدقق من المرحلة التمهيديّة يقوم بإعداد برنامج التدقيق إذ يمثل هذا البرنامج خطة عمل يسير عليها فريق التدقيق بأكمله ، ولذلك يجب أن يوضح البرنامج ما يأتي (بروال، براكنة، مصدر سابق 114، (تونسي، بورنان، مصدر سابق 346).

أولاً- الأهداف التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها من عملية التدقيق الاجتماعي .

ثانياً- الإجراءات والخطوات التنفيذية التي يجب الالتزام بها حتى يمكن تحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً- البرنامج الزمني المتوقع لكل مرحلة من مراحل التدقيق .

رابعاً- المسؤولية التي تقع على عاتق كل عضو من أعضاء فريق التدقيق خلال عملية الفحص والتحقق وتقييم الأداء الاجتماعي .

خامساً- يجب أن يعكس البرنامج نطاق وأبعاد عملية التدقيق الاجتماعية وحدودها من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية والأنشطة التي تمارسها المنظمة داخل كل مجال منها .

سادساً- يجب أن يوضح برنامج التدقيق الأساليب الفنية التي تتماشى مع طبيعة الأنشطة الاجتماعية محل التدقيق والتي تمثل وسيلة الإثبات في التدقيق الاجتماعي .

ج-المرحلة الثالثة: تحديد المؤشرات وتنفيذ إجراءات التدقيق الاجتماعي : تعد المؤشرات اداة رئيسية لتحديد اوجه القوة والضعف للوحدة والدورة الذي تلعبه في عملية اتخاذ القرار ومنها الاجتماعية التي تستخدم في التعبير عن متغيرات وثوابت واتجاهات المسؤولية الاجتماعية والتي توضح احوال العلاقة ونسبة تغيير للعناصر المراد قياسها تغييرها لتحديد اوجه القوة والضعف لها (عبيد، مصدر سابق ، 53-54) ،وعلى المدقق بعد استكمال المراحل السابقة أن يقوم باستنباط مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي، إذ يعد محور الارتكاز في عملية التدقيق وهي الوسيلة التي يقاس بها مدى تحقيق النتائج المرغوب بها وإنها تمثل عرضاً كميّاً في الأغلب ووصفياً في بعض الأحيان ولكن في التدقيق الاجتماعي فأن المؤشرات تكون وصفية أكثر ما هي كمية وخاصة فيما يتعلق بقيمة المنافع المتحققة عن النشاطات الاجتماعية، إذ يصعب إيجاد مقياس كمي للمنفعة الاجتماعية وأن هذه المؤشرات تعكس مستوى تحقيق الأداء وهي تربط بين الأداء الفعلي والمعياري وتحديد الانحرافات وتوضح معالم الأداء وان عملية انتقاء مؤشرات التدقيق الاجتماعي لنشاط معين إنما هي عملية تتطلب مزيداً من المهارة والفطنة ومقدرة فائقة لدى المدقق في التفكير والاستنتاج والتحليل والتشخيص وربط النتائج بأسبابها (عطية، مصدر سابق، 56) ، وأشار القرشي الى انه يمكن تقسيم المؤشرات إلى الآتي (القرشي ، مصدر سابق : 469) :-

أولاً- مؤشرات اقتصادية : تتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي ، الميزان التجاري ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات ، الناتج المحلي القومي ، ... الخ .

ثانياً- مؤشرات الفاعلية : تعني بتحقيق الأهداف من خلال معرفة معدل البيع ، نصيب الوحدة في السوق ، نسبة الربحية ، نسبة الاستهلاك والفاقد ، معدلات شكاوى الزبائن ، حالات عدم التطابق ، كفاءة الأفراد ، رضا الزبائن ، ... الخ .

ثالثاً- مؤشرات الكفاءة : تمثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأقل التكاليف وتعد من أهم مؤشرات نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها .

ومن خلال ما جاء في اعلاه من تعريف عملية تدقيق المحاسبة الاجتماعية ومبادئ التدقيق الاجتماعي ومراحل تنفيذه ، يرى (عطية) انه من الصعوبة وضع برنامج للتدقيق الاجتماعي يكون ثابتاً ويصلح للوحدات الاقتصادية المختلفة لعدة سنوات متتالية لاختلاف الأنشطة الاجتماعية التي تتميز بالتغير وعدم الثبات ، فإن المدقق الاجتماعي يجب أن يقوم بإعداد هذا البرنامج أثناء الأداء وفي ضوء الخبرات الاستشارية المتوفرة معه لأنه لا يصلح إعداد مثل هذا البرنامج مقدماً كما هو الحال في كثير من حالات التدقيق المالي التقليدي .(عطية ، مصدر سابق)

ويؤيد الباحثان الرأي ونظراً للطبيعة الخاصة بالقياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على اجراءات التدقيق التقليدية، نجم عنه اجراءات تدقيقية خاصة بها ولأن مجالات المسؤولية الاجتماعية متعددة وتختلف من وحدة اقتصادية لأخرى وداخل الوحدة من وقت لآخر، يكون من الأفضل إعداد دليل ارشادي لتدقيق المحاسبة الاجتماعية تستنبط منه برامج تدقيقية وذلك بحسب المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وبما يتلاءم مع الطبيعة المتغيرة لمجالات المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها المطبقة من قبل الوحدة الاقتصادية .

10- الدليل الارشادي المقترح

الهدف من وضع الدليل هو تقديم آلية او منهجية لتنفيذ اجراءات تدقيق المحاسبة الاجتماعية والرقابة على البيانات الاجتماعية ومساعدة مراقب الحسابات على اداء مهامه في تدقيق المحاسبة الاجتماعية ومجالاتها وضمان الجودة في مرحلة التخطيط والتنفيذ واعداد التقرير الاجتماعي ، ويمثل الدليل الحد الأدنى لإجراءات تدقيق المحاسبة الاجتماعية ومجالاتها، استند الدليل الى دراسة مبادئ التدقيق الاجتماعي ودراسة خطوات ومراحل التدقيق الاجتماعي و التعرف الى متطلبات عملية التدقيق للأنشطة الاجتماعية واستند على دليل تطبيق معايير الانتوساي الصادر عن منظمة الانتوساي وكتاب (الفريشي، متولي) ، وقسم الدليل الى عدة محاور ، وسيتم اقتراح إجراءات من قبل الباحثان فضلاً عن إجراءات التدقيق التي إشارة اليها البحوث والدراسات السابقة (الفتلاوي، عطية)، وضع الباحثان نموذج دليل ارشادي مقترح لتدقيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتقييم تطبيقه او عدم تطبيقه من قبل الباحثان مع برنامج التدقيق المعتمد من قبل هيئة ديوان الرقابة المالية الاتحادي للدوائر عينة البحث ولتسهيل عملية قياس فجوة التطبيق اعتمد الباحثان مقياس ليكرت الثلاثي وفقاً للأوزان (0-2) والموضحة في الجدول

مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
2	1	0

وتضمن اجراءات التدقيق المقترحة في دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة وهيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وكما موضح ادناه:

هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة			دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة			الإجراءات المقترحة	محاور التدقيق
الوزن النسبي			الوزن النسبي				
غير مطبق	مطبق جزئياً	مطبق	غير مطبق	مطبق جزئياً	مطبق		
						الاجراءات العامة لتدقيق المحاسبة الاجتماعية	الاول
	1		0			1- مراجعة النشاط الاجتماعي، يعتبر الالتزام بالجهة الخاضعة للتدقيق أمر مهم لإجراء الرقابة الاجتماعية بكفاءة وفاعلية، إذ أن الرقابة على جهة جديدة تتطلب وقتاً لاكتساب الفهم التفصيلي المطلوب.	
		2			2	2- الاطلاع على القوانين والتعليمات والانظمة التي تحكم عمل الوحدة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية.	
0		2			2	3- دراسة الهيكل التنظيمي والتأكد من تحديد الواجبات والصلاحيات داخل كل قسم من اقسام الوحدة الاقتصادية ووافقها مع القوانين والتعليمات.	
0			0			4- الاطلاع على سجل اجتماعات مجلس الادارة وما هي اهم الملاحظات الخاصة بالقرارات الهامة المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية.	
0			0			5- التحقق من الآلية المتبعة في الصرف على أنشطة الوحدة ومنها الأنشطة الاجتماعية وإنها تمت وفقاً للتعليمات والصلاحيات المعمول بها.	
0			0			6- التعرف على انواع الأنشطة الاجتماعية ومجالات المسؤولية الاجتماعية المتحققة نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية.	
0			0			7- التحقق من الموازنات التخطيطية وتنفيذها الخاصة بمجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية.	

هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة			دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة			فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في التدقيق الاجتماعي	الثاني
الوزن النسبي			الوزن النسبي				
غير مطبق	مطبق جزئياً	مطبق	غير مطبق	مطبق جزئياً	مطبق		
						دراسة نظام الرقابة الداخلية فقط وإنما دراسة أنظمة الرقابة الداخلية لأنشطة الوحدة الاجتماعية ككل والتي تتضمن اجراءات منها .	
0			0			1- دراسة اجراءات الرقابة للتحقق من الآثار الخارجية نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية.	
			0			2- الاطلاع بنظم الرقابة على النشاطات والبرامج الاجتماعية التي تنفذها الوحدة الاقتصادية.	
0			0			3- التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة على البرامج والأنشطة الاجتماعية.	
0			0			4- تقييم نظام الرقابة الداخلية بعدة طرق حسب دليل التدقيق المحلي رقم (4) لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بما يتلائم مع الأنشطة الاجتماعية من خلال استخدام وسائل الاستبانة أو الخرائط التنظيمية.	
0			0			5- نتائج عملية فحص أنظمة الرقابة المختلفة للأنشطة الاجتماعية يضع مراقب الحسابات خطة التدقيق والتي على ضوءها يتم تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينة المناسب .	

الثالث	أ-المتعلقة بمجال العاملين الهدف من تدقيق وفحص الاداء الاجتماعي الخاص بالأنشطة الاجتماعية للعاملين لخلق حالة الرضا في نفوسهم تتطلب القيام بإجراءات محددة	دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة		هبة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة	
		الوزن النسبي		الوزن النسبي	
		مطبق	مطبق جزئياً	مطبق	مطبق جزئياً
	1- تدقيق مطابقة السياسات والبرامج للمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين من خلال فحص مدى امتثال الوحدة الاقتصادية للأحكام القانونية والتنظيمية مثل قانون العمل والشريعات الاجتماعية والتحقق من صحتها. 2- التأكد من مبلغ الرواتب والأجور والمزايا النقدية والعينية والمكافآت والمنح والاعانات وتدقيقها ومدى التزام المنظمة بدفعها، والتحقق من الإجراءات الإدارية الداخلية لها. 3- تدقيق المبالغ المصروفة كإعانات في حالة العجز الجزئي والعجز الكامل وفي حالة الوفاة وانتظام صرفها للمستحقين. 4- التأكد من قيام الوحدة الاقتصادية بالتأمين على حياة العاملين. 5- التأكد من توفير فرص عمل المناسبة للمعوزين والنساء وذلك من خلال قياس عدد المستفيدين من فرص العمل الى متوسط عدد <u>العاملين</u> . 6- التأكد من توفير وحدة صحية داخل الوحدة الاقتصادية للعاملين وتدقيق مصاريف الخدمات الصحية من خلال مؤشر المقارنة مع المبالغ المخصصة لها في الموازنة التخطيطية. 7- تدقيق ضوابط الترفيقات والترقيات للعاملين بموجب القوانين والتعليقات والأخذ بنظر الاعتبار برامج التدقيق الخاصة بها الصادرة من الجهات الرقابية.	0	0	0	0
	8- فحص وتدقيق حالات الإصابة أثناء العمل والأمراض الناتجة عن مزاوله النشاط، والمبالغ المصروفة على المراكز الطبية داخل وخارج الوحدة <u>الإقتصادية</u> . 9- تدقيق المبالغ المصروفة من قبل الوحدة الاقتصادية على بعثات الحج والعمرة المقدمة للعاملين وإسناد <u>إختيارهم</u> وفحص المبالغ المصروفة لإقامة الشعائر الدينية والتحقق من المبالغ المصروفة على الندوات الدينية وهل تم اتفاقها بشكل مناسب . 10- تدقيق مصاريف النقل وصيانة وسائل النقل وحجم المبالغ المصروفة مع إجمالي المصروفات ومدى كفاية عدد وسائل النقل لعدد <u>العاملين</u> . 11- التأكد من توفير برامج واعداد خطة لتدريب العاملين وقياسها من خلال مؤشر مقارنة عدد الدورات الفعلية مع عدد الدورات المخططة. 12- قياس مصاريف برامج التدريب الفعلية ومقارنتها مع التكاليف <u>المخططة</u> . 13- التأكد من مساهمة الوحدة الاقتصادية في الدعم المالي من اجل التعليم والإجازات <u>والزيارات الدراسية</u> من خلال مؤشر نسبة عدد المستفيدين الى متوسط عدد <u>العاملين</u> وحجم المبالغ المصروفة ومقارنتها بالمخصص في الموازنة .	0	1	0	1

0			0		14- التأكد من فاعلية نظام الحوافز ، القيام باستطلاع الرأي حول نظام الحوافز قياس نسبة المستفيدين الى متوسط عدد العاملين .
0			0		15- التأكد من اجراءات الوحدة واهتمامها بالصحة والسلامة المهنية للعاملين من خلال تدقيق الضوابط والتعليمات الخاصة بضمان الصحة والسلامة للعاملين .
0			0		

هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة		دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة		ب- إجراءات تفصيلية لتدقيق الأنشطة المتعلقة بالمجتمع الهدف هو التحقق من مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقديم الخدمات للمجتمع .	
الوزن النسبي		الوزن النسبي			
0		0		1- التأكد من وجود برامج ونشاطات محو الأمية والقضاء على البطالة تساهم بها الوحدة الاقتصادية لخدمة المجتمع .	
0		0		2- التأكد من تقديم الدعم المالي للمنظمات والجمعيات الخيرية .	
0		0		3- تدقيق كافة الجوانب الخاصة بتقديم الخدمة للمجتمع من خلال فحص السجلات وتدقيق المستندات والبرامج للتحقق من صحتها وتم تطبيقها وفق القوانين والأنظمة والمبانيات .	
0		0	2	4- التأكد من مساهمة الوحدة في خلق الوعي الاجتماعي (الصحي، الثقافي، السلوك الاخلاقي) من خلال القيام بأعداد استمارة استبانة والحصول على استطلاع آراء افراد المجتمع .	
0		0		5- التأكد من المساهمة في المشاريع الاجتماعية مثل التدريب والتعليم والتحقق من المبالغ المصروفة ونسبة عدد المستفيدين .	
0		0		6- التأكد من تطبيق قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014 وتطبيقه وضمنه الحماية الاجتماعية المرأة فيما يتعلق بالصراف والفئات المشمولة بالقانون ونسبة عدد المستفيدين .	
0		0	2	7- التأكد من تطبيق تعليمات تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية رقم (8) لسنة 2017	
0		0		8- التأكد من تطبيق قانون ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة من خلال التحقق من المبالغ المصروفة للمعين المتفرغ وفيما اذا كان موظف ام لا .	
0	1	0		9- التحقق من الاجازة الممنوحة للموظف المعين المتفرغ واجراءات تجديدها سنوياً .	
0		0		10- مقارنة التخصيصات السنوية المستلمة مع التخصيصات المقررة ومع ما مصروف فعلاً واسباب الفروقات ان وجدت .	
0		0	2	11-التحقق من الاجراءات المتبعة بخصوص تحويل راتب المعين المتفرغ ورواتب المشمولين بقانون الحماية الاجتماعية في حالة عدم استلامه الى حساب الامانات .	
0		0	2		

هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة		دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة		ج- اجراءات تفصيلية لتدقيق الأنشطة المتعلقة بالبيئة
الوزن النسبي		الوزن النسبي		
0		0		1- التحقق من مساهمة الوحدة الاقتصادية في حملات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
0		0		2- التحقق من وجود نظام لإدارة البيئة بما يتوافق مع متطلبات معيار او نظام (iso 14000) والتي هي (إدارة الجودة البيئية)، تقليل استهلاك الطاقة، ترشيد استخدام المياه، الوقاية من التلوث)، وذلك من خلال وضع الانظمة والإجراءات الداخلية ونشرها بين الموظفين من خلال الكتيبات الارشادية، الجداريات والحملات التوعوية.
0	1	1		3- التأكد من تحسین الأداء الاجتماعي والبيئي في الوحدة الاقتصادية من خلال التحقق من تبني مواصفة ايزو (26000) الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
0		0		4- تدقيق المعايير لقياس الأداء البيئي ووفقاً للاتفاقيات الدولية والاستعانة بالمعايير الدولية ومعايير (الائتمانية).
0		0		5- مراجعة الغرامات والدعاوى القضائية ضد الوحدة الاقتصادية التي تتعلق بقضايا البيئة ان وجدت.
0		0		6- مراجعة وفحص التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية لإعداد البحوث والدراسات لمنع التلوث البيئي.
0		0		7- دراسة وتدقيق التقارير الداخلية للإدارة البيئي للتعرف على المشاكل البيئية في الوحدة الاقتصادية والتأكد من الإجراءات المتخذة للسيطرة عليها والتخلص من النفايات.
0		0		8- التحقق من اعداد الوحدة الاقتصادية برنامج لتسهيل اعادة تدوير المخلفات من خلال تجميعها بطرق بديلة للحاويات الموجودة حالياً لتكون مخصصة حسب نوع المخلفات (ورقية، معدنية زجاجية، غذائية)
		0		
		0		
		0		
		0		

هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة			دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة			د- اجراءات تفصيلية لتدقيق الأنشطة المتعلقة بالخدمة
الوزن النسبي			الوزن النسبي			
غير مطبق	مطبق جزئياً	مطبق	غير مطبق	مطبق جزئياً	مطبق	
0			0			1- التحقق من المبالغ المصروفة لتطوير الموظفين لتقديم الخدمات للزبائن.
0			0			2- مقارنة مواصفات الجودة الفعلية مع القياسية وتحديد الانحرافات وإسبابها من خلال مؤشر نسبة الانتاج المرفوض واسبابه.
	1			1	2	3- التأكد من مسك سجل السيطرة النوعية على المنتجات ونوعيتها وتبقيتها.
	1					4- التأكد من توفر الشروط المناسبة للزبائن.
0						5- مراجعة وفحص اجراءات المحافظة على سلامة الزبائن عند استخدام المنتج والتأكد من التزام الوحدة الاقتصادية بالإصحاح التام عن المدة ومخاطر استخدام وعدم صلاحية المنتج.
						6- مراعاة وفحص المبالغ المصروفة على الاعلان عن المنتجات والخدمات للتحقق منها.
			0			8- التأكد من نوعية الخدمات وذلك من خلال توفر المعدات والاجهزة المناسبة لإيجاد الخدمة والتحقق من انجاز الخدمات في الوقت المناسب
			0			
			0			
			0			

الرابح	مؤشرات قياس المنافع (العوائد) الاجتماعية توجد بعض الطرق التي يمكن قياس العوائد الاجتماعية محاسبياً ويتم تقسيمها حسب مجالات المسؤولية الاجتماعية	دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة		هيئة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة	
		الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي
1- مجال العاملين: 1- مؤشر قياس مكافأة العاملين من خلال الاجور والمزايا المدفوعة لهم مدى مكافأة العمال = الاجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الاجر للعامل * عدد العمال 2- احتساب نسبة عدد العاملين المستفيدين من المكافآت من خلال مؤشر التالي: تدقيق ضوابط من المكافآت: المستفيدين من المكافآت = عدد العاملين المستفيدين من المكافآت 100% * متوسط عدد العاملين	0	0	0	0	
3- قياس مدى مساهمة الوحدة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات وتحسين كالتالي: مساهمة الوحدة الاقتصادية = عدد الافراد المشمولين بالسكن او النقل / عدد العمال	0	0	0	0	
4- مساهمة الوحدة - قياس مدى مساهمة الوحدة في الجوانب الفنية للعاملين فيها وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة في التطوير الفني = تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجر المدفوعة للعاملين.	0	0	0	0	
5- قياس مدى مساهمة الوحدة في توفير الأمن الصناعي للعاملين وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة = عدد الحوادث التي تقع / عدد ساعات العمل الفعلية	0	0	0	0	
6- قياس مدى مساهمة الوحدة في استقرار العمل في محيطها وتحسين من خلال الآتي:	0	0	0	0	

معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين	0	0	0	0
ب- مجال المجتمع: قياس مدى مساهمة الوحدة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.	0	0	0	0
ج- مجال البيئة: 1- قياس مدى مساهمة الوحدة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجديل المنطقة وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجديل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث .	0	0	0	0
2- قياس مدى مساهمة الوحدة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة = تكلفة المساهمة للمؤسسة المعنية / إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات في المنطقة.	0	0	0	0
3- قياس مدى استغلال الوحدة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكمية	0	0	0	0
د- مجال الخدمة: قياس مدى مساهمة الوحدة في الدراسات والأبحاث التطويرية للخدمة وتحسين من خلال الآتي: مساهمة الوحدة = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للخدمة/تكاليف الخدمات الإجمالية	0	0	0	0

الخامس	تدقيق متطلبات القياس للتكاليف الاجتماعية		دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة		هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة الوزن النسبي
	الوزن النسبي		الوزن النسبي		
	0	0	1	0	1
	0	0	0	0	1
	0	0	0	0	1
	0	0	0	0	1
	0	0	1	0	1
	0	0	1	0	1
	0	0	2	0	1
	0	0	0	0	1

السادس	تدقيق متطلبات العرض والافصاح		دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة		هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة الوزن النسبي
	الوزن النسبي		الوزن النسبي		
	0	0	0	2	1
	0	0	0	0	1
	0	0	0	0	1
	0	0	0	0	0
	0	0	0	0	0
	0	0	0	0	0
	0	0	1	0	0
	0	0	1	0	0
	0	0	0	0	0
	0	0	1	0	1
	0	0	1	0	1
	0	0	0	0	0

					11- التحقق من الإفصاح من قبل الإدارة ضمن تقرير الإدارة السنوي عن المعلومات الاجتماعية التي تتضمن وصف لطبيعة الأنشطة الاجتماعية المقدمة سواء كانت أنشطة ملزمة بموجب القانون أو أنشطة طوعية وفي كل مجالات المسؤولية الاجتماعية.
0			0		12- التحقق من الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية من خلال المعلومات الكمية والمعلومات الوصفية وإن يتسم الإفصاح بالوضوح بشكل يمكن قارئاً تقرير الإدارة الاستفادة منه وربطها مع المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية والكشوفات التحليلية.
0					13- استخدام مؤشرات للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ومنها: - نسبة الموجودات الثابتة المستخدمة لأغراض الاجتماعية / إجمالي الموجودات الثابتة. - نسبة التكاليف التي تحملتها الوحدة الاقتصادية مقابل تقديم أنشطة اجتماعية / إجمالي التكاليف - نسبة التكاليف الاجتماعية لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية.

من الدليل اعلاه تقييم مدى تطبيق اجراءات التدقيق وفقاً للدليل المقترح ووفقاً للمحاور المحددة، اذ اعتمد الباحثان على برنامج التدقيق المعتمد من قبل هيئة الرقابة المالية العاملة في الدوائر عينة البحث لقياس مدى المطابقة مع الدليل المقترح وباستخدام مقياس ليكرت الثلاثي وفقاً للأوزان (0) اقل وزن و(1) للتطبيق الجزئي و(2) اعلى وزن ولكل محور من محاور الدليل، استخدم الباحثان تحليل الاحصائي لإيجاد الفجوة بين الواقع الفعلي للبرنامج المعتمد من قبل الهيئة ومتطلبات الدليل الارشادي المقترح وهي كما موضحة في الجداول :

جدول (2) نتائج تقييم برنامج التدقيق ومقارنته مع الدليل الارشادي المقترح لدائرة الحماية الاجتماعية للمرأة وهيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة

المحور	الوسط الحسابي المرجح (مجموع (الأوزان × تكررتها) ÷ مجموع التكررات		النسبة المئوية مدى المطابقة (الوسط الحسابي المرجح ÷ أعلى قيمة للأوزان (%)		حجم فجوة عدم التطبيق (1- النسبة المئوية لمدى المطابقة) (%)	
	دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة	هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة	دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة	هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة	دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة	هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة
الاول	0.571	0.714	29	36	71	64
الثاني	0	0	0	0	100	100
الثالث	0.666	0.133	3	7	97	93
	0.727	0.090	36	5	64	95
	0.125	0.125	6	6	94	94
	0.5	0.25	25	13	75	88
الرابع	0.1	0	5	0	95	100
الخامس	0.444	0.555	22	28	78	72
السادس	0.23	0.461	12	23	88	77

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج الدليل .

شكل (1)



مخطط نتائج تقييم برنامج التدقيق ومقارنته مع الدليل الاسترشادي المقترح لدائرة الحماية الاجتماعية للمرأة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج Excel

يتبين من الجدول (2) والشكل (1) وجود فجوة في ما مطبق في برنامج التدقيق المعتمد من قبل هيئة الرقابة المالية العاملة في الدائرة عينة البحث وبين متطلبات الدليل الاسترشادي المقترح، اذ يوضح الجدول (2) مستويات التطبيق الفعلية لمحاور وفقرات الدليل المقترح، اذا حقق المحور الثاني المتعلق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للجوانب الاجتماعية حجم فجوة مقداره (100%) اذا لم يتطرق البرنامج المطبق اي اجراءات تخص فحص النظام الرقابي للدائرة عينة البحث وعدم الاخذ بنظر الاعتبار ذلك عند اعداد برنامج التدقيق، اما فقرات المحور الثالث تراوحت نسبة الفجوة ما بين (64-97%) والتي تخص الانشطة المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية (العاملين، المجتمع، البيئة، الخدمة) وهذا يدل على عدم تركيز هيئة الرقابة بإجراءات تدقيق لاجمالي الجوانب الاجتماعية، اما المحاور الاخرى تراوحت نسبة حجم الفجوة ما بين (71-95%) وذلك لعدم شمول برنامج التدقيق للعديد من الفقرات التي تم التطرق اليها ضمن الدليل المقترح والتي تتضمن قياس المنافع والتكاليف والافصاح عن الانشطة الاجتماعية ضعف اجراءات المتخذة من قبل هيئة الرقابة.

شكل (2)



مخطط نتائج تقييم برنامج التدقيق ومقارنته مع الدليل الاسترشادي المقترح لهيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج Excel

في حين كانت النتائج لهيئة ذوي الاعاقة يتبين من الجدول (2) والشكل (2) وجود فجوة في ما مطبق في برنامج التدقيق المعتمد من قبل هيئة الرقابة المالية العاملة في الدائرة عينة البحث وبين متطلبات الدليل الاسترشادي المقترح، اذ يوضح الجدول اعلاه مستويات التطبيق الفعلية لمحاور وفقرات الدليل المقترح، اذا حقق المحور الثاني والرابع المتعلقة بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومؤشرات الخاصة بقياس المنافع الاجتماعية للجوانب الاجتماعية حجم فجوة مقداره (100%) اذا لم يتطرق البرنامج المطبق اي اجراءات تخص فحص النظام الرقابي للدائرة عينة البحث وعدم الاخذ بنظر الاعتبار ذلك عند اعداد برنامج التدقيق، اما فقرات المحور الثالث كانت نسبة الفجوة مرتفعة لجميع فقراتها والتي تخص الانشطة المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية (العاملين، المجتمع، البيئة، الخدمة) وهذا يدل على عدم الاخذ بنظر الاعتبار من قبل هيئة الرقابة بالإجراءات الخاصة بتدقيق لأجمالي المجالات الاجتماعية، اما المحاور (الخامس والسادس) تساوت نسبة حجم الفجوة فيها وذلك لعدم شمول برنامج التدقيق للعديد من الفقرات التي تم التطرق اليها ضمن الدليل المقترح والتي تتضمن قياس التكاليف والافصاح عن الانشطة الاجتماعية يدل على ضعف اجراءات المتخذة من قبل هيئة الرقابة.

رابعاً-الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- 1- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظام الهدف منه توفير البيانات والمعلومات المحاسبية لمختلف الانشطة الاجتماعية من خلال اجراءات تسجيلها وتبويبها وبالتالي تحقيق العديد من الاهداف
- 2- بالامكان الاسترشاد بمعايير التدقيق المتعارف عليها في وضع معايير لتدقيق المسؤولية الاجتماعية والتي تكون مقبولة من قبل الجهات المهنية في المجالين المحاسبي والتدقيقي.
- 3- القصور في البرامج المعتمدة من قبل الهيئات الرقابية العاملة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعي وتركيزها على الجوانب المالية فقط من غير تضمينها لجميع الفقرات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية لكون نشاط الوزارة وتشكيلاتها الاساسي هو تقديمها المنح والمساعدات الاجتماعية للفئات المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالوزارة والتشكيلات التابعة لها.
- 4- لم يتطرق برنامج التدقيق المطبق من قبل الجهة الرقابية اي اجراءات تخص فحص النظام الرقابي لدائرة لحماية الاجتماعية للمرأة وهيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة عينة البحث وعدم الاخذ بنظر الاعتبار ذلك عند اعداد برنامج التدقيق اذ بلغت نسبة التطبيق.
- 5- عدم تركيز هيئة الرقابة العاملة في الدوائر عينة البحث بإجراءات تدقيق لأجمالي الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية (العاملين، المجتمع، البيئة، الخدمة) .

ب- التوصيات

- 1- العمل على تعزيز الكوادر المحاسبية والفنية والإدارية العاملة في وزارة العمل وتشكيلاتها التابعة لها لمواكبة التطورات الحاصلة في عملها وانجازها للأعمال بشكل كفوء من خلال مشاركتهم بدورات تأهيلية وتطويرية في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية وانشطتها المختلفة للمساهمة في تقديم الخدمة والمساعدة إلى الاطراف المستفيدة
- 2- من متطلبات تدقيق المحاسبة الاجتماعية وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وربطه بالنظام المحاسبي لغرض توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية والإفصاح عنها بصورة ملائمة ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة لغرض قياسها وتقييمها.
- 3- الاستفادة من الدليل الارشادي المقترح من قبل الباحثان لاجراءات تدقيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمساعدة الجهات الرقابية في فهم عملية وخطوات تدقيق للمسؤولية الاجتماعية .

4- ضرورة العمل على توعية الوحدات الاقتصادية بأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان مفهومها من خلال عقد الدورات لدراسة مفاهيم المحاسبة الاجتماعية وقياس والافصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية وايجاد معالجات وحلول لمختلف المشاكل التي تواجه المحاسبين.

خامساً- المصادر:

- 1-أرينز، ألغين ،لويك، جيمس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة ، محمد محمد ، عبد القادر الديسطي، مراجعة احمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 1- اكبر، يونس عباس، اثر كفاية وحجية ادلة الاثبات في مخاطر التدقيق ، بحث استطلاعي لاراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد العاشر ، العدد 81، 2015.
- 2- التميمي، امل محمد سلمان، إطار مقترح لأنشطة التدقيق الاجتماعي ودوره في قياس الاداء، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2013.
- 3- الذنيبات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، الجامعة الاردنية، الطبعة الثانية، 2009.
- 4- الخزرجي، ريم سعدي حسن، التميمي، حيدر كاظم نصر الله، الجبوري، الجبوري، محمد هاشم حمود، أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي وانعكاسها على اسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية ، 2020.
- 5- العباسي، محمد فرحان فليح، التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021.
- 6- الغالبي طاهر محسن، العامري، صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمال (الاعمال والمجتمع) دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، 2010.
- 7- القرشي، اياد رشيد، التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً، دار المعز للطباعة والنشر، بغداد، 2011.
- 8- الفتلاوي، جبار ياسر عبيد، مسؤولية المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، بحث تطبيقي في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / المنطقة الوسطى، مقدم الى مجلس المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين والمرجعين العرب غير منشورة ، 2010.
- 9- بروال، بومدين، براكنة، سلمى، مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد5، العدد 2، 2020، ص (99-124)، جامعة باتنة، الجزائر.
- 10- بهادي، عبد العزيز، بكاري، لحبيب، مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين الاداء الاجتماعي تجاه العاملين، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماستر منشورة في التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021.
- 11- راضية، خلادي، عمر، علي عبد الصمد، متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الاعمال الجزائرية حسب اراء المدققين الخارجيين، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جزء 1، 2020، ص 74-89.
- 12- دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الرقابة المالية الصادر عن منظمة الانتوساي، مبادرة الانتوساي للتنمية، الاصدار 1، 2019.
- 13- شراد، صابر، صحراوي، فارس، متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الاعمال، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد04، العدد 01، جوان (2020)، 31-41.
- 14- طراح، فضيلة، دور التدقيق الاجتماعي في دعم متطلبات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، الصفحات (063-074)، اكتوبر 2020 .
- 15- طرشي، محمد، يخلف، ايمان، الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي ، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد 03، العدد 05، 2017.
- 16- عباس، محمد موسى احمد، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الانشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية، دراسة ميدانية على شركة اسمنت عطربة المحدودة وشركة اسمنت السلام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2016.
- 17- عطية، صفاء ابراهيم، تدقيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستعمال الافضل لصناديق الاستثمار، بحث تطبيقي في صندوق شهداء ومعوزي الشرطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، 2019.
- 18- قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013.

- 19- قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014.
- 20- لكحل، حياة، عزوز، علي، تطبيقات التدقيق الاجتماعي في إطار التوجهات المعاصرة للتدقيق الداخلي، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 65-79.
- 21- مبروكة، بن الشريف، الشيخ، ساوس، تأثير التدقيق الاجتماعي في الاداء الاجتماعي، دراسة تطبيقية لآراء عينة من المدراء والعاملين في منظمات الاعمال الجزائرية، Journal of Economics and Administrative Sciences، Vol.26، No.117، 2020.
- 22- محمد، ابراهيم، المشهداني، بشرى نجم عبدالله، تأثير تبني IFRS 15 في إجراءات التدقيق المعتمدة من مراقبي الحسابات في البيئة العراقية، مجلة Journal of Economics and Administrative Sciences، Vol.27، (NO. 126)، pp. 592-609، 2021.
- 23- مراد، سلسبيل، اثر التدقيق الاجتماعي في تحسين جودة الخدمات الصحية، دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية لأمراض النساء والتوليد -عمار قرقب بن عمروس - بسكرة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020.
- 24- مطر، محمد، السويطي، موسى، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض - الافصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2012.
- 25- معيار التدقيق الدولي رقم 110، الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008.
- 26- ميلاد، رجب أشميلة، إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية، دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبييا، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الثالث، 2014.
- 27- نظمي، ايهاب، العزب، هاني، تدقيق الحسابات الاجراءات، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2012.

2- المصادر الأجنبية

- 1- Motoniu , Ioan Dumitru, Vatasoiu , Cristian Ionel, Boca, Ileana-Sorina SA 8000 - ACCOUNTING FOR CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY.
- 2- Stephanie ,Watts, Corporate social responsibility reporting platforms: enabling transparency for accountability, Springer Science+ Business Media New York 2014
- 3- The World Bank, Opportunities and Options for Governments to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia, Evidence from Bulgaria, Croatia, and Romania, Manufactured in the United States of America First printing March 2005.

3-الانترنت

www.almohasb1.com